

على النواحي والظواهر الايجابية في السياسة المصرية ومحاولة تطويرها نحو الاحسن، وان امكن خلق المزيد منها، وذلك كله على ارضية الالتزام القومي والمصلحة العربية عامة. فلا نستطيع، ببساطة، ان «نكسب» مصر و«نتخلى» عن العرب الآخرين. وباعتقادنا، انه لن يمر وقت طويل حتى تكون مصر قد اكملت دورة الابتعاد عن سياسات كامب ديفيد، مقتنعة بان مصالحها و«اكل عيشها» تكمن في التعاون مع محيطها العربي الطبيعي قبل غيره، ومن ثم الالتزام بقضاياها والتعاون معه، باعتبار انه ليس لدى الصهيونيين ما يمكن ان يقدموه لها حقا، وليس لدى الاميركيين ما لدى العرب. وعندئذ، سنجدها اكثر اندفاعا في تأييد القضية العربية عامة والفلسطينية خاصة، والعمل بحزم على ايجاد حل عادل لها.

ومن مصر الى الاردن، ونسمح لانفسنا هنا ان نصل الى النتيجة قبل عرض الاسباب. والنتيجة هي انه مع منتصف الثمانينات نشأت وتبلورت مجموعة من الظروف الموضوعية والمسارات والتطورات المختلفة التي تساعد، بل تلزم، بقيام تعاون فلسطيني - اردني وثيق، في كافة المجالات، تمهيدا لصياغة ووضع اسس مستقبل مشترك، تحتمه - ببساطة - الضرورات المستجدة. وفي هذا الصدد، لا بد من «بق البحصّة» او «البحصات».

ان كل مطلع، ولو لماماً، على مجريات القضية الفلسطينية يدرك ان الترتيبات والاتفاقات التي وضعت بعد الحرب العالمية الاولى، ثم الثانية، ادت في نهاية الامر الى اختفاء فلسطين، بعد احتلال اسرائيل جزءاً منها ثم ضم شرق الاردن جزءاً آخر منها اليه، ليعرف منذ ذلك الوقت باسم «الاردن». وبلغت اخرى، بين اسرائيل والاردن ضاعت فلسطين. ومن هنا جاءت الحساسية التي كانت اسرائيل تبديها من جهة، والاردن من جهة اخرى تجاه اي ظاهرة كيانية فلسطينية، ومحاولات قمع هذه الظواهر من قبل اي من الطرفين، خشية من ان ينهض صاحب الحق ويعود الى المطالبة بحقه.

وبعد احتلال اسرائيل الضفة الغربية، في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، جرت محاولات عدة، خلال فترة غير قصيرة، للوصول الى تسوية بين اسرائيل والاردن بشأن الضفة الغربية، وكذلك قطاع غزة؛ وظهر في هذا الصدد ان الاردن ليس من بين غير المعنيين بذلك، بل راح، احيانا، يزاحم منظمة التحرير الفلسطينية حول مسألة تمثيل الفلسطينيين. غير ان كل تلك المحاولات، كما هو معروف، لم تمن بنجاح يذكر؛ ثم راح الاردن، مع مرور الوقت، يقترب تدريجيا من الموقف الفلسطيني، الى ان اعلن اعترافه بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا شرعيا ووحيداً للفلسطينيين، مطالبا بان يعمل في «شراكة» على قدم المساواة مع الفلسطينيين من اجل ايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية.

وباعتقادنا، ان هنالك من الحيثيات والقرائن والدلائل ما يشير الى ان الاردن صادق في موقفه هذا، وان الملك حسين يعني، فعلا، ما يقوله. وسبب ذلك يعود الى اعتبارات وتطورات ومسارات مهمة سببت تغييرا اساسيا ودائما في الموقف الاسرائيلي من الاردن، وشروط الصلح معه، اضافة الى تغييرات مهمة داخل الاردن نفسه. ففيما يتعلق بالموقف الاسرائيلي من الاردن، لا بد من ان نعيد الى الازهان ان الصهيونيين منذ راحوا «يشغلون سياسة» مع منتصف الثلاثينات، بعد ان أقصيت مجموعة من الوجهاء اليهود من زعامة الحركة الصهيونية وحل محلها اعضاء حزب مباي (وهو ابو حزب العمل الاسرائيلي الحالي) في المراكز الحساسة في الوكالة اليهودية، التي تصرفت آنذاك بمثابة حكومة صهيونية، ركزوا جهودهم، دون فذلكة او «شطارة» زائدة، على حل